



ايار - حزيران ١٩٥٧

الجنة الواحدة والخمسون

استشعار معنى «الشعرون الاجتماعية»

في الشرق الأدنى

بفهم الاب اندره نوجنيال اليسوعي

لم نضن بمجهوداتنا في العام الماضي لترسم صورة التطور الاجتماعي نجتذعه
الكبرى في الشرق الأدنى .

ويروق لي اليوم قبل شروعي هذه السنة بدراسة بعض المعضلات الاجتماعية
دراسة اوفى ان افكر معكم بدراسة خاطفة للعوامل النفسية العميقة التي
تنظم سير الامور الاجتماعية في هذه البلدان .

وفي تبيل بلوغنا هذا الهدف لقد عقدنا البنية على ان نلقي ضوءا على اسباب
بعض التراخي والمصاعب لتستبطن عناصر ابلنا في المستقبل .

ولنشرع اولاً باستعراض الشكل الاقتصادي والمهني .

الملحوظة الاولى :

ما فتى الشرق الادنى برمته يتسم من حيث الانتاج اسماً قوياً باضي
صناعته اليدوية .

وبدور بخليدي ان هذا الامر هو من النقاط التي لم تولها التحقيقات القائمة
التي جاءت بها بعض المنظمات الدولية وغيرها العناية الكافية .

اجل لقد وقفوا في تحقيقاتهم الاقتصادية بخاصة عند حدود بيان تقدم
الحياة الصناعية كما يدركونها في الغرب واعتصموا بالصمت حول الدور المهم
الذي يشهده عمل الصانع اليدوي في انتاج الشرق الادنى .

واذا كان التنظيم التعاوني القديم قد اندست معالمه تقريباً في كل الاراجام
فلا يفيد ذلك ان المصنع اليدوي قد مات، لان تقاليد الصانع اليدوي ما برحت
محفوظة في استامبول او جدة وفي القاهرة او اصفهان .

وناهيك عن ذلك فان الذين ما انفكوا عن تقاليدهم الانكماشية ما فتشوا
يدلون تفضيلهم للصناعة اليدوية رمز انتشار العمل الانساني وبعثته .

وبما انضى الى تعزيز هذه الخصائص هو الغاء الجمعيات التعاونية التي كان
تأثير مؤسساتها وعملياً يخففان جد التخفيف من هذه المساوى التي تراها لان
الانتاج كان بقياس والمنافسة كانت مكسومة واسواق التصدير مزمنة والضريبة
الحاصة تنمى الحياة في الحقل المعاندي وتكون بتمسكها ضرباً من التآخي في
مضمار مجزعة الأمة .

ولقد رأى العامل نفسه منزلاً بعد انهاء الملاكات التعاونية على غرار العامل
الفرنسي في اثناء الثورة وانفأ وضعه الجديد اذ رأى فيه ارضاء لفرديته المتأصلة
بلحمه ودمه وذلك في البلدان التي يقطنها خاصة ابناء العرق السامي .

وبعد ان اجتاحت المنتجات الغريبة الاسواق وعلى اثر ما اخرجته المعامل
الوطنية الناشئة من مصنوعات كان لا بد من تخرج وضع العامل اليدوي لتبدل
حالته بالسير من سبي الى اسراء وليحاول انى كان هنا وهناك الخروج من
عزله لينضم الى منظمة نقابية ليست بذات جدوى فمسألة ايأ كانت لانه حمل
معه اليها تقاليد الفردية والانكماشية .

وزد على ذلك فان العامل لم يول نقابته الا ثقة ضيفة ليتبرذ عن بذلك

القليل من التضحية بحريته في سبيل الحصول على بعض الفوائد المادية لأنها بدت له غير مستقرة ووهية بسبب عدم اندماج هذه النقابات بعد في مجموعة منظمات مهنية وطيبة الادكان .

وبصرف النظر عن هذه الامور فان العامل اليدوي لا يكافئ نفسه في كثير من المناطق المنزلة مزونة المزال عن كتلة مهنية ليكمل طريق اجداده باتقانه لادواته واختصاصه .

اجل لقد اوجدت بعض البلدان كتركية ومصر غروفا للصناعة اليدوية تمهيدا لجمع شتات المصالح المهنية ومع ذلك لم تقتبأ تزعمة الملايين الكبرى من الصناع غير مزاوية لايجاد فكرة جماعية .

واذا لاح لنا انه من الفائدة ان نتقل في هذه السنة الى بحث الصناعة الشرقية والى دراسة تفتق النقابية في الشرق الادنى ببحوثنا الاجتماعية فلان ذلك له اهمية الرئيسية على ما يجئل الينا بالنسبة الى هذا الشرق ، اما اذا انتقلنا من النظر في الصناعة اليدوية الى النظر في امر الصناعة الحقيقية فاننا نراها متعلبة بطابع الفردية الصريح .

ان المشروعات المتفرقة ومتضاربة على ما لها من اهمية ضئيلة لانه من الصعب استقطاب تحقيق رؤوس الاموال على قدر صعوبة تحشيد القوى الانسانية فلذلك تنحبط غالبا في سبيل ايجاد التساوق في ميزانياتها وتحقيق الأرباح العادية التي يتوقعونها له في ارتباطات حية على حين ان الفرق التجارية والصناعية التي تحاول في بعض الاماكن جمع المصالح وتنسيق الانتاج فانها تقوم باداء عملها في ظل النظام الاقتصادي الحر بحيث يسعى كل فرد لاستصدار المغانم على حساب غيره .

وانه لمن الصعب كل الصعوبة ان تتحقق مع هذه الاوضاع منظمات مهنية راسخة في الحقل الوطني ليقوى الذين يعينهم الامر خاصة كارباب العمل والعمال والدولة على التكاتف مما لوضع قواعد حياة مهنية فعالة .

ولئن اخذت بعض شرائع العمل تفرض تعاوناً ضرورياً بين عناصر الانتاج فان نتائجها ما فتئت محدودة جداً في كل الحقول وذلك لو اخذنا بعين الاعتبار مجموعة بلدان الشرق الادنى .

ولا سبيل لنا ان نفعل العين عن ان الكثيرين من ارباب العمل والمهال ما
 يروحوا ينظرون بجذر وبينة مبيته الى تدخل الدولة في حياتهم المهنية بما لا يسبل
 معه طبعاً بالنسبة الى هذه العقلية استثمار معنى الشؤون الاجتماعية .
 واذا ما التفطنا الى الناحية الزراعية يبدو لنا ان طائفة المزارعين لا تنفك
 حريصة كل الحرص على الاستمساك باساليب الجدود القديمة - فالفلاح المنتمي
 الى احدى القبائل او العشائر والذي يكابد المشقات في عقارات غيره لكي
 لا يقوى على الفوز الا بدخل ضئيل من اثمابه لا يتطلع عن تقاليد البالية .
 والظاهر ان طائفة الفلاحين بجموعها لم يبلغ بها الرقي بعد لتدرك مفهوم
 فائدة الطبقة ومصالح فئتها ;

ولا يزال الفلاحون الملاكون المديون الذين يعطون منطقة تطورت في
 تقدمها اكثر من سواها وباتوا يدركون فوائد مصالح الحراثة المشتركة بعيدن
 عن التملك بعضهم ببعض تأسكاً عاماً بسبب تضارب مصالح الميال وتنازعها
 ومنازعات القرى التي تكون عقبات كأداء مستمرة في وجه تكتل الفلاحين
 واحتشادهم معاً .

ومن جملة البراهين المديدة على ذلك الصعوبة التي تعترضنا لحلهم على
 انشاء مذكرات تعاونية للمحاصيل والشراء الخ
 ويظهر ان معنى التقدم في الريف يقوم على التحرر من قواعد الجبايات
 القديمة التي تضيق عليهم الانفاس ليستمروا بالاستقلال والحرية .
 وفي اقدم بعض بلدان الشرق الأدنى في الحثية الاخيرة على توزيع بعض
 اراضي الدولة على الفلاحين ما يساعد على هذا التقدم لان الذين يتأق لهم من
 بين هؤلاء الملاكين الجدد ان يفوزوا بالنجاح سيتشبهون بوضعهم الاجتماعي
 الجديد - طبعاً لن يقدر النجاح لجسيمهم - وسيحرصون الحرص كله على
 الاستمساك باستقلالهم ويعرضون عن كل تكتل جماعي لانه لم يتح لهم ان
 يكونوا من ذوي الثقافة الكافية ليفهموا منذ الوهلة الاولى فوائد تعاونهم مع
 بقية اعضاء المهنة الزراعية .

وقد يقتصر هؤلاء الرجال الى خبرة طويلة ربما اقتضتهم حياتهم برمتها او
 سنوات عديدة ليدركوا قيمة فوائد التعاون قبل ان يلجأوا بالضرورة القاضية به .

واننا نرى النفس في مثل هذا المقام حيال اندفاع تيار الفردية الطامي هذه الفردية التي ما برحت جذواتها بعيدة جداً البعد من الانطلاق .
وانن اضعنا الى كل هذه الامور ما تمثله دنيا التجار الشديدي النشاط
بخاصة في السواحل وفي الموانئ الكبيرة من انكماش و منافات فردية لكان
لزماً علينا التسليم بان عقلية الشرق الادنى الحديث لا توافي استثمار معنى
الشؤون الاجتماعية استعاراً عميقاً لان الفردية التي اصبحت عامة تقف حائلاً
قوياً في وجه مجهودات جميع من يحاولون حفر المال على فهم مصالحهم المهنية
فهما اوفى .

علم الاخلاق

أيدي علم الاخلاق معرنةً مجدية للتغلب على هذه الفردية ؟
وهل باستطاعتنا ان نأمل ان فعله سيكون الشعور الاجتماعي ؟
يخجل الينا في هذا المقام ان ثمة حائلاً رئيسياً سيفضي تأثيره الى شئ هذا
الشعور وان كان ذلك ليس خاصاً بالشرق الادنى فقط .
وليس هذا الحائل الا التزاع المستمر الحفي بين المصلحة والقواعد الاخلاقية
لان هذه الاخيرة الاجتماعية المستندة الى عقائد دينية منها كان شأنها تقضي بالمرء
الذي يعيش في المجتمع ان يقبل بعض التضحيات الشخصية في سبيل رفاهية غيره
لان الذي لا يفكر الا في نفسه ليفعل - واد لا يلقي به ان يعيش في مجتمع
على حين ان رب المال الذي يفكر في عماله يقوم من تلقائه ليدفع ما يجنيه
من اكتسابات عمالية لانشاء مساكن رخيصة الاجور ولتشديد مؤسسات طبية
الخ... والمال الذي تقع ان الضرورة تقضي عليه بان يستند الى غيره وان
يساعده لا يتلصكاً عن دفع ما يتوجب عليه من رسوم نقابية ويساهم مساهمة
عملية في صناديق التوفير ويشترى اسهماً ليكون في عداد مؤسسي بحرن تعاونية
الاستهلاك الخ....

وليس من سبيل للشك في ان مثل هذه التضحيات تتناول ميّزاتية كل فرد
اما اذا اصبحت اقوى عوامل الاقتصاد في الامم الحرة طليقة لكي لا يبتى
منها الا المفريات بالربح فيضرب الفرد صفحاً عن المصلحة العامة فعند ذلك تتخذ
طابعاً لا اجتماعياً حقاً .

والنزاع القائم في الشرق الادنى بين المبادئ الحلقية وبين المصلحة نقالباً ما يفصل فيه في صالح هذه الاخيرة لينجم عن ذلك كلبج يكتم تنشق الروح الاجتماعية الحقيقية .

ولا نستثنى من هذه العقلية الحكومات نفسها لان الجزء الذي تخصه في ميزانياتها لتنظيم المصالح الاجتماعية وتنفذتها هو على الاعم اقل مما ينبغي له ان يكون عليه ولا سيما في هذا الطرف الانشائي .

وبعض الحكومات لا تجرأ حتى على توسيع مصالحها الاجتماعية لكي لا تسخط طبقتها التي تتولى مقاييد الامور فتراجع حيال واجبها الاجتماعي وتضرب بعملها مثلاً للخاصة باعاً على الشجى .

ويسمنا ان نقبر اعتصام الحكومات بالتكتم حول هذا الاسر بالصعوبة التي تلاتها لاقامة الانسجام في ميزانياتها .

وما اكثر المشروعات الصاعدة التي تتحجج بهذه الذريعة مدعية بالعجز عن تقديم مجهود اضافي في سبيل تدارك نفقات مصالح اجتماعية . وما يجدد بنا ان نأخذ به بين الاعتبار في نفسية الشرق الادنى هذا التحجج بالحرف من الافلاس على حين ان مثل هذه الذريعة ليست غالباً الا ادعاء فارغاً للتهرب من العمل . ومما يمكن من امر فان التذرع بمثل حجبتهم هذه لى طرفي نقيض من احدى زعات نفسية تجار الشرق الادنى المتأصلة فيهم : الا وهي ميلهم الى المفاسرة التي اقاموا البرهان عليها وما برحوا يقيمونه على انهم يفهمون حق الفهم كيف ينبغي فهم الاقدام على المفاسرة بالشيء الكثير اذا ما شاموا رجماً لا بأس به ولكن على شرط ان يكون شخصياً مباشراً . اما اذا طلب منهم ان يجودوا ببعض رؤوس الاموال لتأسيس مصالح اجتماعية او لتنظيم احدى المهن تنظيماً معقولاً فتدول من افنديتهم هذه التزعة وتندرس .

اما احجامهم عن تشجيع الاعمال الاجتماعية فناجم عن كونهم لم يتأكدوا رجماً او قل على كل انه ربح غير مباشر .

والواقع ان تحمين اوضاع حياة العامل وتنظيم المهنة تنظيمياً رائده المنطق لا يدز الا شيئاً فشيئاً الربح على صاحب العمل وهو في الشرق الادنى لا يرغب في انتظار تحقيقه طويلاً ولا يترث للفوز بنتيجة تضحياته التي ارتضى بان يقدم

عليها لانه لا يدرك ادراكاً صحيحاً قيمة المفارقة الاجتماعية .

البيان

اجل اوقف طيمان النزوع الى السياسة في معظم بلدان الشرق الادنى
تفتش الشعور الاجتماعي في الحقل النفسي .

وانني لافكر اذا ما قلت هذا القول بالنخبة المثقفة القائمة في طليعة الحركة
التقدمية .

ولا غرابة اذا ما انتظرنا مثل ردة الفعل هذه في بلدان تنعم من جديد
باستقلالها حيث باشر الاشخاص استخدام نفوذهم واستعماله في الحياة السياسية
لكي لا يهتموا للعمل الاجتماعي الا بالدرجة الثانية بعد ان يكونوا قد وجدوا
مراكزهم السياسية .

وفي البلدان ذات الحكومة المستقلة منذ عهد بعيد يحتل ساحة شعور الشباب
ضرب من الوطنية يتفاوت في شدة انطلاقه . اما تكتل مختلف الطبقات
الاجتماعية حول فكرة وطنية والتفافها حول المصالح المهنية المشتركة فلا يثيران
الاحماسة فآخرة مع ان الاحزاب السياسية لا تتورع في انشاء الانتخابات عن
تقديم البرامج العديدة لتنظيم الاجتماعي فلا يلزم لها الناخبون ولا تسيئهم ولا
يكثر لها العمال بعد ان اختبروا انه قلما ان يؤيد بوعود انتخابية مما يؤدي بهم
الى تفضيلهم ان يتبعوا في عاداتهم القديمة «عادات العشائر والقبائل والمقاطعات» .
نعم لقد تملكهم الاقتناع عن طريق الاختبار بان الاحزاب السياسية
ليست في معظم الاحيان الا تكتلات عشائرية ذات هدف واحد مشترك اكثر
منها تكتل افراد نجيش في صدورهم « صوفية مشتركة » .

وباستناد عمل السياسة الى وطنية عميقة الجذور لا تقضي الا الى اقامة
حواجز لا تفيد تفتش فكرة اجتماعية واسعة الا قليلاً .

وقد يتذرعون قائلين بان هذا الحائل السياسي قائم في جميع البلدان ولا سيما
في البلدان ذات التنظيم الاجتماعي الراسخ .

فلنستشر التاريخ لنرى ان قضية التنظيم الاجتماعي قد فرضت نفسها وبقرة
على الوعي العام في البلدان ذات الصناعة الضخمة كأنها قضية رئيسية تترقب
عليها حياة الامة او موتها حتى كان استثمار الشؤون الاجتماعية ميلاً للسياسة

وحتى دخلت مذ ذاك اساليب تبادل المعونة والضمان الاجتماعي في عادات تلك البلدان وباتت تسير على صعيد واحد مع تنظيم جباية اموال الدولة . ولم يبقَ سبيل للجدل في تفوق هذه القضية وسورها على السياسة المحض اما في الشرق الادنى فالامر على العكس لان الامر يستوجب البيان من جديد ولانه يستوجب ان يبلغ العادات وفي ذلك ما فيه من ازعاج لقوم عديدين . ولا نكسر ان ثمة عناصر كثيرة نشيطة واعية تنتمي الى صفوف القادة ولكنها تفضل الانحراف الى السياسة لتسكت نوعاً تكبت ضميرها وتحاول الاقتناع واقناع الكثيرين غيرها بانه تخلص للبلاد عن طريق اشد جدوى لها .



الدين

ليست نفسية الشرق الادنى الدينية مؤاتية في الساعة الراهنة لتوسيع المنظمات الاجتماعية لان الدين امر شخصي فاذا ما عمل في الحقل الاجتماعي انحصر عمله بالطائفة اما في البلدان ذات الدين الواحد او التي تنتمي اكثريتها الى دين واحد فلا يعمل فيها الدين عمله في الحقل الاجتماعي الا عن طريق غير مباشر او عن بعد .

ومن عادة البلدان ذات الطوائف الدينية المتعددة ان تنظم مساعدات الفقراء الاجتماعية والعناية بالمرضى والعمال ضمن نطاق الطائفة وحدها ليقتصر عمل الحكومة في هذا الباب على الانضمام الى عملها فلا ينال المساعدة الا ابنا الطائفة من اخوانهم بالدين مما يفضي الى ان الطائفة تكون سداً يحول دون النظر الى المشهد الاجتماعي برمته .

وليس المسؤول عامة عن مثل هذه الامور الا الحكومة التي رأت في هذه المؤسسات مبعداً لها فدتها بميوتها لانها وفرت عليها انشاء مؤسسات حكومية من الفها الى يالها .

ولا تدل فكرة الطائفة الا على ان التقدم النفسي لم يبلغ بعد درجة نضجه .

وان كانت فكرة الاحسان هي التي تنمى مؤسسات المساعدات الطائفية مما يقدمه الاغنياء للفقراء فانها لتقلل الاكثريات لواجبات المجتمع نحو طبقات

العمال وتضاهى أكثر من ذلك امر الاهتمام لحقوقها الدقيقة ونجدد الحكومة مصدر راحتها الكافية في عمل هذه المؤسسات .

اجل لقد وقف الامر عند مفهوم الاحسان لكي لا يتعدى الى مفهوم العدل الاجتماعي بعد .

وفي رأيي ان نفسية الشرق الادنى قد التفت بهذه النقطة طالما لا يزال امر التسليم بحقوق العامل ثمة غير معترف به لكي لا تشعر الحكومة ولا غيرها بانها ملزمة وجدانياً بالاعتراف بها لان العامل يعيش في المجتمع ويشغل في سبيل المجتمع .

ولقد كان من واجب الدين ان يساعد على هذا الشعور بالالزام بيد انه ظل قابلاً في تقاليده الانكماشية الخاصة به لكي لا يقوى على افهام الحكومات والنيجات المثقفة نتائج التخلي عن التنظيم في الحقل الاجتماعي وما يبعث عليه من اسى .

ومن شأن اعتصام الدين بهذا الاستنكاف ان يترك في نفوس المؤمنين ضرباً من الارتياح الى الحالة البراهنة وان يحور منها كل اهتمام للتقدم الاجتماعي . وتظهر الطائفة « بالمعنى الديني » كما صرحت في مقال سابق انها بعملها هذا تناقض المصالح العامة « بالمعنى الوطني » .

واننا لترى مصداقاً غير مباشر على صحة قولنا في الموقف الذي اتخذته بعض الدول التي ينتمي سكانها او اكثرية منهم الى دين واحد ، ففي تركيا مثلاً لم يبق اثر للانكماشية التقليدية من الوجهة العنصرية لان الدولة ادركت ضرورة قيام تنظيم اجتماعي وطيد ، فتوسلت في سبيل تجاوز هذه المهمة الواسعة بانتهاج سياسة المراحل مما لم يفض بها الى استكمال جهاز سلامتها الاجتماعية الا لفترة عمال الصناعة وهي لا تزال مجدة في اتقانه وتوسيعه سنة فسنة . ولم يحفز الدولة التركية على هذا الاهتمام الا ادراكها لمستوجبات العدل الاجتماعي .

فكيف تأتى لها ان تصل الى هذا الادراك ؟ وتحت تأثير اية صرفية ؟ وبأي انحراف في نفسيها ؟

يخيل اليّ ان الدين لم يكن له كبير عمل في الامر لان جميع التنظيم

الاجتماعي التركي من مستوحيات علمانية محض حدثه الى الرغبة في احقاق اوضاع حياة دولة حديثة .

واقد تحققت الدولة التركية التي ارادت ان تكون على شاكله الغربيين بايجادها دولة متوازنة توازنًا صحيحًا ان التنظيم المهني والسلامة الاجتماعية هما من اركان البنيان الوطني الرئيسية فحرصت على ان لا تحرم بنيانها القوي الجديد هذا الركن الرئيسي - ويسمى القول انها لم تكن سباقة الى عملها هذا ولكنها استندت الى خبرة غيرها فيه .

واذا لم يكن الدين الملهم المباشر لتلك الاصلاحات فهو على الاقل لم يناهضها كما فعل في غيرها من البلدان ولهذا الامر خطورته .

ولقد تبثت مصر قبل النظام الراهن وهي ذات الاكثرية الدينية حلاً فريداً في بابها . فهي على اعترافها بان ثمة موجبات عدل اجتماعية تضطلع بها الدولة حيال الفاعل قد انشأت الى جانب ذلك مصلحة اسعاف اجتماعية كبرى واعطت الدولة مظهر سيد عظيم وخصتها بدوره ليتخذ على عاتقه اعالة اشد محرومي الحياة يونياً .

والظاهر ان الحل الذي تبنته مصر قد استمدته مباشرة من المفهوم الاسلامي للمجتمع .

ولئن ساهم الدين في ايجاد هذا النهج لانشاء قاعدة جديدة بتنظيم الاجتماعي فلن يتبع ذلك من ان يكون هذا التنظيم في هيكله وعمله علمانياً محضاً . وقصدارى الكلام يسعنا القول ان الدين لا يمثل في الشرق الادنى الدور الذي كان عليه ان يمثل في سبيل ايقاظ القدر الاجتماعي .

٥

لقد طغى على المشاعر التي اتحدتها الدين قليلاً شعور حذر عميق على حين ان التنظيم الاجتماعي لا يسمه ان يكون راسخاً وطيداً ان لم يكن ثمة شيء من الثقة المتبادلة ؟

ومن نكد الدهر ان ازمة الثقة ليست مستجدة في الشرق الادنى ولكنها متصلة بقوة فيه .

ومها تكن اواصر الصداقة متينة في الشرق الادنى فهي لا تستطيع الثبات

حتى بين الذين تشدّم بعضاً الى بعض وشائج القرابة والدم فمعظم المواطنين ولاسيما التجار من بينهم يعرفون حق المعرفة ان اعسل الوعود تضر دائماً وراها شاباً وجائلاً ليميدوا النظر غالباً حتى في العقود وتصبح اشد الايمان غموساً هباءً منشوراً ممّا يفضي بنفسية الشرق الادنى لتكون نفسية دفاعية لا نفسية ثقة. وليست هذه الحالة الا احدى ظاهرات أو نتائج - اذا فُظِم القول - النزاع الذي سبق لنا ان تكلمنا عليه والذي يثير الخلاف بين القواعد الاخلاقية والمصلحة.

ويبدو من الصعب على رجال المهنة الواحدة - بالنظر الى هذه الاوضاع - من ارباب اعمال وعمال واختصاصيين ان يقدموا من تلقائهم وبلاشتراك ممّا بانشاء دستور للمهنة او باحداث منظمة اجتماعية اوسع على حين انه بتدور الدولة التدخل لضمان العقود المهنية لشرف بنفسها على تنفيذها فتعيد بذلك الثقة الى قلوب الخاصة.

بله انها للقاعدة التي تحاول القيام في معظم دول الشرق الادنى لان الحكومة هي التي اصبحت تسن هذه القوانين وتسهر على تنفيذها.

وفي هذا الصدد لقد ضرب لنا العراق مثلاً مفيداً جداً "الفائدة" اذ تتولى فيه لجنة حكومية مؤلفة من الاختصاصيين وتعمل بالاتصال بدوائر منظمة الامم المتحدة في ادارة اقتصاديات البلاد وتأمين التسيقات الصناعية الجديدة فيها وهي بذلك تشتمل في الحقل الاجتماعي وتهد الطريق لقيام ببنان افضل.

وقد يتفق ان يتناول احاطة مجزهم الدولة نفسها فلا يرتجح المواطنون الى ما تقدم عليه من اعمال في الحقل الاجتماعي لانهم لا يتقنون باخلاصها وري بعضهم في شعورها هذا بقية من بقاياها. الحكومة الممائية ومخادعاتها.

وانني لا ابرأ على القول بان هذا الحذر ليس من علامة الحكمة في بعض الظروف في الساعة الراهنة.

ومن الواضح انه من واجب الحكومة قبل ان تقوى على تحقيق اي امر كان في الحقل الاجتماعي اكتساب ثقة الخاصة.

وافضل الوسائل التي تحوّلها اكتساب هذه الثقة من جديد هي ان يكون اقتصادها سليماً لان المواطن العادي اذا ما رأى الاموال العامة تديرها ايدي

رجال لا يبار على سلوكهم ينتهي به الامر ومن دون ان يتردد ولاسيا اذا كان من الهال الى الاقتناع بالفكرة القائلة ان الدولة بمقدورها ان تتولى ادارة صندوق السلامة الاجتماعية الذي تكسب فيه احتياطات الهال القليلة .
ومها يكن من امر استثمار هذا الحذر وان أخذ بالتفاوض فانه لم يبرح في الساعة الرادئة من عوامل نفسية الشرق الادنى الاجتماعية المهمة التي لا يلقى بنا اغفالها .



لا نرى لنا مندوحة عن الاشارة ايضاً الى عنصر نفسي آخر وان كان لا يختص بالحقل الاجتماعي وحده وانما تأثيره قوي عليه : الا وهو الرغبة في الاستقرار .
اجل ان الشرق الادنى يتحرك بصعوبة ولكن في مقدوره اكيراً ان يقوم بردات فعل عنيفة موقوتة ، لانه يتطور في اعماقه تطوراً وثيداً نلج بطئه على قدر ما ننحدر في السلم الاجتماعية .

ويضع الشرق الادنى امام انظارنا مظهر ثخبات مثقفة تتطور في تقدمها على غرار القرب الحديث اما جماهيره فما برحت تعيش وفق الطراز الذي كان يعيشون بوجبه منذ عشرة قرون .

ولا ينسد ان نرى سوق صناع للهال اليدويين قائمة على بضع مئات الامتار من مصنع حديث يتخيل الينا معها اننا قد عدنا الى عهد الف ليلة وليلة لان فلاح الاناضول الشرقي لم يتقدم اكثر من فلاح مرة النمان او هادي الابل في البادية او فلاح القطر المصري ، اما عمل النخبة المثقفة فيترضه جمود الجماهير الخائل - فالتاس على قدر ما يقتربون من الحياة البدائية يشدد تمسكهم بقواعد عشايرهم او قراهم وغيرهما ليروا ان قضية التغيير هي قضية موت او حياة وانهم لا يجدون لهم حياة الا في مجتمهم القديم وبه وكل تبديل في تقاليد الجدود هو باعينهم وثبة في المجهول .

ولئن اصفنا الى هذه الصعوبات عمل طبائع الناس وملابسها وتأثير الاقليم والمادة لاتضحت لنا العقبة الكأدا التي يقيها جمود الجماهير في طريق التقدم الاجتماعي .

وثمة الكثيرون من قادة الشرق الادنى الذين يسعون لتقدم الفلاحين والهال

اليديين وانما ضمن انظمتهم التقليدية : كتحسين ملكية الفلاح واساليب حراثته واتقان ادواته وتلقيته تملياً ابتدائياً واسماً حتى اذا قُدِّرَ لهم اجتياز هذه المراحل الاولى من تثقيفه استطاعوا ان يأملوا تنظيمياً اجتماعياً اشد انسجاماً مع مستلزمات دولة حديثة .

•

بصرف النظر عن هذه المقبات الكأداً المديدة التي اشرفنا اليها كعائل يقف في وجه استثمار معنى « الشؤون الاجتماعية » في الشرق الادنى فان معظم حكوماته قد ارتست لها جهازاً تشريعياً تنفاوت اهميته من حيث زيادته او نقصانه وذلك بشأن تنظيم العمل .

اجل لقد ارتست هذا الجهاز بشكل ينخدع معه المراقب الاجنبي بدي درجة التقدم الاجتماعي لو اكتفى بالاستناد الى نصوصه فقط .

فما هي اذا الدوافع التي حدث هؤلاء القادة لياتوا باتفاقا به . وما هي جدوى اعمالهم التشريعية عملياً ؟

انه يلوح لنا ان لا مندوحة عن التمييز بين هؤلاء القادة هموزرا . ونواب البع « لان منهم القيسان والشيخ اذ يصعب على هؤلاء الاخيرين الذين توزم الثقافة الاجتماعية بمعنى اللفظة الحصري ان يدركوا الضرورة الملحة للدعاية الى تجديد التنظيم الاجتماعي .

ان هؤلاء الشيخ يقوم في اعتقادهم ان تشريع العمل الاجتماعي ايس غالباً الاذربة من ذرائع الدعاية وان رغبوا في حضور مؤتمرات العمل الدولية وجلسات منظمة الامم وعم يتأبطون قانوناً حديثاً للتشريع الاجتماعي .

اما القادة الشباب فهم على اطلاع اكثر من الشيخ بواجبات الدولة في الشؤون الاجتماعية وحيال حقوق العمال واشد اخلاصاً منهم ورغبة بتحقيق امر ثابت بيد ان كليهما لا يتوصل للوهلة الاولى الى احقاق تشريع ملائم منساق الانجام . وهذا المعجز في القادة ناجم عن النقص في عدد الاختصاصيين القادرين على سن قوانين طبقاً لاحتياجات البلاد . اما اذا لجأوا الى الاختصاصيين الاجانب فهؤلاء لا يدركون ادراكاً حقيقياً المعضلات المحلية ليتذعوا الى وضع مشروعاتهم وفق النصوص القرينة .

وفي البلدان التي يتبنى مجلس نوابها مشروعات القوانين التي يقدمها رجال الحكومة الفنيون قد يشوه تدخل النواب المعارضين للاصلاحات الاجتماعية او الذين يحملون جهلاً كلاً قسمة التنظيم الاجتماعي هذه المشروعات ويحملونها طياً النسيان .

ولا يكفي سن القوانين فقط وانما تقتصر الى التنفيذ وفي هذا السبيل لا بد من ادارة فيها الكفاءة لوضعها موضع العمل بها . ويظهر ان هذا النقصان في الكفاءات ما برح ثلثه في الشرق الادنى لم تسد بعد .

ولا غرابة اذا كان الشرق الادنى مفتقراً بعد الى اولى الكفاءات لاننا لو فكرنا في الزمن الذي استمرت فيه لسن تشريعه الاجتماعي وفي المدة التي اقتضت له لايجاد الكفاءات في الشئون الاجتماعية لادركنا ادراكاً صحيحاً ان بلدان الشرق الادنى ما برحت تعيش بالدوران حول هذا الامر . وان حكومتها ما زالت غير رافية بالمرام وان موظفيها قد وقفوا في تقاعسهم عند حدودها الاولى ليطلوا عاجزين عن القيام بعمل اجتماعي مجد .

وهذا النقصان في الكفاءات قد حمل بعض النقاد على القول ان قوانين الشرق الاجتماعية مدونة على الورق وليست في طبائع اهله .

والواقع ان الجهاز الاداري آخذ بالتحسن في الشرق الادنى شيئاً فشيئاً وانما في البلدان التي عمت على اقامه فكرة واحدة عملاً متتابعاً . ام في غيرها فما برح الامر على العكس فالعجز انفق بطيئاً جداً البطء . وتصرف الموظفين ما بقي باعثاً على التقاعس حتى ان التنازل عما اذا سئلوا في عملهم الى نتيجة جذية في هذا الباب .

اجل ان الامر لذر اهمية رئيسية لان الموظفين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية النجاح الاصلاحات هم المكلفون ان يقوموا بتذليل مناهضة الجمود وما فيه من قوى ، هذا الجمود الذي يتفق عادة ان تلاقيه الاصلاحات لدى الشعب . نعم على هؤلاء الموظفين ان يحملوا ارباب العمل والعمال على قبول التضحيات القليلة التي تفرضها المساهمة في مختلف صناديق السلامة الاجتماعية وان يحولوا دونهم من الهرب من اداء واجباتهم وان يعودهم النظام الذي لا بد منه لحسن سير المجموع .

ولا شك في ان هؤلاء الموظفين تعرضهم عراقيل جملة تمنعهم عن أداء واجباتهم لانه ليس من النادر ان يرى من بينهم مفتشون قد طردوا من وظائفهم بجفوة او انهم اصبحوا حيال موقوف باتوا معه مفلولي الايدي وعجزوا عن تجاوز عملهم . ولا غرو ان يلاقي هؤلاء المأمورين مثل هذه العقبات اذ عليهم ان يناهضوا تلك المقد النفاسية التي سبق لنا وشرنا اليها بالتفصيل .

ومما تفاوت بين جداً بين النظرية التي ينص عليها القانون وبين العمل الذي هو تطبيق لها .

وقصارى القول ان القانون لا بد له بالحقيقة من ان ينقضي عليه سنون عديدة ليصبح موضع العمل بوجهه ، ومع ذلك فاننا لا نقرب الا على ان نعتبط اذا لم تبق مهلة بعض نصوص من ندره .



لقد خطر لنا ان الضرورة توجب علينا الاشارة الى العقبات التي تعرض لتنش حياة اجتماعية سليمة في الشرق الادنى ونرى الآن ان نوضح السبب الذي لا يزال من اجله ملايين العمال من الفلاحين في بيوت من اللبن باناث قليل وادوات حراية بدائية فتشت بينهم الامراض وما يرح دخل عملهم زهيدا جداً لا يكفيهم الخ ... على رغم ما تبذله بعض الحكومات من مجهودات . ولماذا ثمة ملايين من الصناع اليدويين لا يقعون على تأمين اعاله ذويهم الا بكل جهد جهيد ، ولماذا هناك الوف من عمال المصانع لا ينعمون بمستوى حياة لائق الخ ...

لقد اوضحنا ان سرمد كل هذه الامور لا يعود الى العوامل الاقتصادية في الشرق الادنى فقط بل ثمة اسباب نفسية واخلاقية .

ومن حسن الحظ اننا نرى في قمر اللوحة التي رسمناها والتي ما فتئت سوداء بارقة امل - نعم ان سير التقدم بطي . ولكننا لا نقوى على انكاره - فليتنا اذا ان تبين ظواهر هذه البارقة .

تقوم الظاهرة الاولى التي تجدر الاشارة اليها على بعض تدهور الاقطاعية . اجل ان تدهور الاقطاعية في تركية الامر مشهود . اما في مصر وسورية فاخذ يزداد بروزه الى حيث الوجود وفي غضون السنوات الاخيرة يبدو لي ان تقلص

الاقطاعية بعد ان كانت القاعدة السائدة في مجتمع الشرق الادنى القديم لامر له خطورته. اما رغبة الحكومات في تهديها فبالاستطاعة تعليلها باعتبارات سياسية. وعلى كل فان الحرية لراحدة حقوقها والتفاوت الاجتماعي لصائر الى كسر حدته وان الحكومات ستري يدها طليقة في احقاق اصلاحات اجتماعية عامة بما كان من المستحيل الايتان به حيال قيام اقطاعية شبه مستقلة. اما الطريقة التي توصلت بها هذه الحكومات فكانت - كما سبق لنا الاشارة - في توزيع بعض اراض اقطاعية او حكومية على الفلاحين وهي غالباً من الاراضي البر . . . مما افضى « بالمرايع » الى ان يكون ملاكاً صغيراً .

والظاهرة الثانية التي لا تقل اهمية عن الاولى قائمة على اخفات حدة النظام الاقتصادي الحر اخفاناً تدرجياً ولاسيما في حقل الصناعة، لان الدولة باشرافها الصحيح عليها قد كنت حرية كبار الصناعيين بتصرفهم بحسب ما توحى اليهم اهوازهم في اعمالهم التي ارجعتها الى حدود العدل .

ولقد رأينا في القرن الاخير المساوى التي كاد يفضي اليها النظام الاقتصادي الحر الذي لم يكن يقيد قيد او شرط في الغرب . فاذا كانت اوضاع العمال الاجتماعية ستؤول بهم الى الحالة اسوأ من حالتهم في الماضي من جراء تعميم الصناعة في الشرق الادنى فلا فائدة من تعميمها فيه وذلك بصرف النظر عما قد تخلفه من ازيمات سياسية ربما تطيح بجميع اعمال التنظيم الاجتماعي السابق. واجدى عمل في باب التنظيم الاجتماعي في الشرق الادنى كان عمل الدولة التركية ، بيد ان القادة القاعين في سورية ومصر على ما يبدو لنا انهم سائرون في الطريق نفسها . . .

ويلوح لنا ايضاً ان تضاؤل تدخل الدين في حياة الدولة هو من العوامل المؤاتية لتفتت ادراك معنى الشؤون الاجتماعية تفتتاً اوسع وتنظيماً تنظيمياً وطنياً حقيقياً .

ومجرد استلزام دول الشرق الادنى شرائع العمل الجديدة استلزاماً علمانياً محضاً يحلنا على ان نستشف قلعها شيئاً فشيئاً من مفهوم المساعدات الاجتماعية الطائفة لتبني مفهوم السلامة الاجتماعية ببناء القوي وبعملها هذا نفسه ستخرب صفحاً عن الانكماشية الدينية .

ربما يبدو ان سورية ومصر تؤذان اقتفاء خطى تركية في هذا الصدد .
والى جانب هذه الدلائل المثبتة بتطور اكيد ثمة اعمال صريحة كل الصراحة
في هذا الشأن . ولقد عولت على ان لا اتعدى الى الكلام على مختلف ضروب
التشريع ولا على ما فيها من نقصان بعد ان حلت خطوبها الرئيسية في العام
الماضي ولكنني اتناولها لابتين ان ما تم تحقيقه لا ينطبق كل الانطباق على
النصوص التشريعية وان دل على الرغبة في التقدم .

والامر الذي لا ريب فيه هو ان احداث دوائر ادارية للعمل في مختلف
بلدان الشرق الادنى ليس الا خطوة الى الامام لا سبيل لانغاض العين عنها .
ولئن قمينا امراً فاننا لنتخى ان تكون ثقافة موظفي هذه الدوائر الاختصاصية
اوفى اتقاناً لان معنم ذوي الاختصاص في الشرق الادنى قد تلقوا ثقافتهم
خارج البلاد على حين ان دوائر وزارات الاعمال هي بافتقار الى ان تؤد
باختصاص كافٍ وذلك اذا لم يكن موظفوها قد تلقوا ثقافة نظرية وافية في
بلدان شتى تنطبق على القرارات الموضعية .

ومن المفيد جد الفائدة انشاء المدارس واحداث شهادات لهذه الغاية . اما في
حق احقاق الاعمال فيحتل التنظيم التعاوني مقاماً ذا فائدة خاصة لان عالم العمل في
الشرق الادنى ما زال بعيداً البعد كله عن الجهاد الهللك بينه ، ذلك الملك الذي كان
له ايمان عهد التعاونيات ، ولان عقود العمل الواسعة في احدى المهن التي يتدورها ان
تجعل حياة العمل طبيعية « قياسية » لم تدخل بعد في اية بلاد كانت من بلدانه .
ولئن شهدنا منظمات ارتباط لجميع المهن تقوم ذات اليمين وذات اليسار
كفرف التجارة والصناعة والصناعة اليدوية والزراعة فان عملها لواسع جد الاتساع
ويكفئه الضوض ولم تحول الساطة الكافية لجمع شمل المهن جمعاً وطيداً . اما
نقابات ارباب العمل والعمال في الشرق الادنى فانها باذلة مجهوداتها في سبيل
تكفلها تكتلاً اوفى لكنها ما برحت في افتقار الى الاختصاصيين اولى
الكفاءات القادرين على الاحتفاظ بتكتلاتهم ضمن الصف المهني .

واذا ما رأينا عملها قد تضائل تضائلاً كبيراً حتى في الحقل المهني نفسه
فلكون السياسة قد تسربت بسرعة الى حياتها فحدثت بحكومات الشرق الادنى
الى مراقبتها مراقبة دقيقة وعن كسب .

واذا ما رأينا المؤسسة التعاونية تعود الى حيز الوجود فنحن لا نقوى على القول انها قد اصبحت من لحم العادات ودمها على انها عرفت ضرباً من التقدم في تركيئة لان الدولة موّلت المؤسسات التعاونية بواسطة مصارفها وجعلتها تحت رعايتها على حين انما ما برحت لا وجود لها عملياً في بقية مناطق الشرق الادنى. وژاناً لا نستطيع اغفال الاشارة الى المجهود الحديث الذي تبذله الحكومة الايرانية في هذا السيل في محاولتها الآن تنظيم مؤسساتها التعاونية واكثارها في مناطقها الاشد انتاجاً .

وتلاقي الحكومة الايرانية صعوبات جمة في محاولاتها هذه لان فلاحها لم يتأهب بعد لقبول منهج المشاركة من جهة ومن الثانية لان رجال الاختصاص أولي الكفاءة المتحمسين الذين عليهم ان يقوموا على هذه المنظمات ما يرحوا قليلين ، اما الاعمال الفردية في هذا الباب فلن تول الى فائدة مجرودات الدول المختلفة الا فائدة قليلة .

واذا كان ثمة مجهود للتنظيم الاجتماعي فمن الواجب ان يظهر الى الوجود في قضية امر إيجاد مساكن للطبقات الفقيرة .

أجل لقد بدأت بعض هذه الاعمال تبرز الى حيز الوجود في مختلف نقاط الشرق الادنى وانما على مقياس ضيق . ففي ضواحي انقره وعلى مقربة من استامبول وفرت المنازل الرخيصة الاجور وغداً لمجانع الدولة في الاناضول مدنها العمالية الصغيرة . ولئن كان في مقدورنا ان نرى مثل هذه البادرات في بعض بلدان الشرق الادنى فان نقوى على القول ان القوم اصبحوا يفقهون معنى الواجب الذي يضطلع به المجتمع في هذا الصدد .

ويجئنا الى ان سبب وجود هذه الثلثة في التقدم مردّه الى ان شعوب الشرق الادنى لم تدرك بعد الواجب الاجتماعي نحو العيلة العاملة بوصفها عاملة ولم تسلم به بعد . ولا نكبر ان ثمة بعض ضروب الضمان التي تأخذ بعين الاعتبار النفقات العيلة ولكن صناديق التعويض على العمال لم تنظم بعد من كل صقع من اصقاع الشرق الادنى .

وجدير بلفت النظر امتناع الشرق الادنى عامة عن ان يرى امامه مشكلة العيلة العاملة الاساسية ليحلها ضمن نطاق العدل الاجتماعي . . .

والظاهر ان اسباب هذه الاوضاع قائمة قبل اي امر آخر على جهل العوامل التي هي من اساس واجب المجتمع حيال اب العيلة العاملة لان الامة لا مقياس لها آخر غير المقياس الاقتصادي المحض والتعويض على تأجير العامل لخدماته خال من كل روح انسانية على حين ان العامل لا وسيلة لديه غير عمله ليخوله تأمين القيام يارد ذويه .

وزد على ذلك ان الامة العيلة في الصناعة هي على طرفي نقيض مع عادات الشرق الادنى المتوارثة جيلاً فجيلاً منذ التقدم .

اجل ان الواقع يدأل على تأخر الاستثمار بهذه الوجبات الاجتماعية مع ان نتائج هذه الثلمة لذات خطورة. اذ ان كثيراً من عيال العمال التي عضها الجوع ينابه ترى نفسها مرغمة على استجداء المعونة من مؤسسات الاسفاف .

وفضلاً عن هذا فان ابناء هذه العيال يضطرون وهم صغار السن الى الانخراط في العمل ليهلوا مدرستهم ويظلوا امين. اما الام فلا ترى سبيلاً لتأمين حياتها الا في اهمال شؤون منزلها . وفي هذا الباب لا مندوحة لنا من الاشارة اخيراً الى قضية مرض العمال وامر العناية بتعالجهم لان هذه القضية ما برحت بدون حل لها في الشرق الادنى بعد ان ظلت الضمان ضد المرض نادراً كل الندرة . وان كان ثمة عدد كبير من المؤسسات الطبية المجانية .

اجل ان الضمان ضد المرض ما فتى نادراً كل الندرة على رغم وفرة مؤسسات الاسفاف الطبية المجانية وفرة تبلغ حد الافراط .

ولنا نقول امراً اذا ما صرحنا بان الشعور الاجتماعي ما برح ناقصاً كل نقصان في هذا الصدد بعد ان ترك امر الاهتمام بمرض العمال على عاتق المؤسسات الخاصة على حين ان الواجب كان يقضي بان يضطلع المجتمع برمته بهذا العبء . وصفوة الكلام ان مفبات هذا النقصان لا يتحمل اعباءها الا العامل بسبب قلة المصالح الطبية ونقصان تجهيزها لتسد حاجات الجميع . فلو كان هناك صناديق ضمان قوة التجهيز لوسمها اكنار المراكز الطبية في الاقاليم .

وحل من شك في ان هذا النقصان يقضي الى كثرة الوفيات بين الاطفال على رغم التضحيات التي يبذلها الاطباء المحسنون لتظل اوضاع الطبقات الفقيرة الصحية من البواعث على الالاس .

وختاماً لا يسعنا ان نهمل الاشارة الى الدور الذي قامت به بعض منظمات الامم المتحدة وبخاصة مكتب العمل الدولي (I. L. O) في ايقاظ الشعور الاجتماعي في الشرق الادنى لان المحققين الذين اوفدكم المكتب المشار اليه قد تمكنوا بدوراساتهم عن كتب تحديد القضايا التي تستوجب حلاً لها فاقترحوا حلولاً كائنة بصدها ولكنهم لم يبنوها .

ولقد افضى اشتراك كبار موظفي الشرق الادنى في اجتماعات الخبراء الدوليين الى ان يدركوا اهمية الاصلاحات الاجتماعية التي ينبغي لهم تحقيقها في بلدانهم وان يفقهوا الفائدة التي لا غنى لهم من ان يكتسبوا من خبرة الغرب في هذا المضمار .

واننا لنسنى ان ترداد اواصر التعاون بين قادة الشرق الادنى وبين الاختصاصيين الدوليين اذ بذلك شحذ لزمائهم بدفعهم للسير قدماً وبسرعة في طريق التقدم .

واذا ما شئنا الايجاز فانا لنقول ان استثمار الشؤون الاجتماعية في الشرق الادنى ما برح ناقصاً جذّ النقدان وانه اذا كان قد سار بخطى واسعة في بعض بلدانه فانه ما فتى مقفوداً في غيرها .

بله ان الجاهل لم تدرك بمدى كل الادراك اهمية التقدم الذي عليها ان تقدمه وان تفتح بعض الفئات المثقفة التي ما برحت تحشاه خوفاً منها على فقدان مراكزها التي حصلت عليها كما ان هناك ايضاً فئات مثقفة اخرى لم تقتنع بعد اقتناعاً كافياً بضرورة هذا التقدم لتقف حجر عثرة في سبيل التيارات المناهضة له ولتذلل قوة الجمود التي يصادفها . ومها يكن من امر فان هذا الامر لاخذ بالاتساع بقوة بقيامه حيال الشعور العام في الشرق الادنى .

ومما يبعث على الامل في تقلص المفاهيم الانانية والانكماشية رويداً رويداً للمجتمع ليحل محلها شعور صحيح بواجبات كل فرد الاجتماعية شعور يزداد وضوحاً واخلاصاً شيئاً فشيئاً هو ما تحقق من اعمال تقدمية وما يستمر من جهود مبذولة اخذ بعضها برقاب بعض . ولئن رأينا النفس يغمها اكثر من تمنّ فلكوننا قد شهدنا الشروع بالعمل، فحق لنا ان نشيد عليه تفاؤلنا اذا ما اشأبت اعناقنا لتطلع الى المستقبل .